ان تقرر ما هي ضرورات الأمن في الضفه الغربية . ولكن الاميركيين والمصريين يطالبون بأن تناقش الوفود الثلاثة ضرورات الأمن تلك .

٣ ـ اتفاق الاميركيين والمصريين على تجميد الاستيطان في المناطق ، في حين يرفض بيغن هذا التجميد (**المصدر نفسه** ،) .

وهكذا انتهت محادثات الحكم الذاتي ، التي استمرت ستة ايام ، دون التوصل الى اية نتيجة . وعلاوة على ذلك ، كادت ان تتفجر خلال اليومين الأخيرين ، عندما عرض وزير الدفاع المصري ، مشروعاً يتحدث فيه عن اقامة كيان فلسطيني ، حيث اعتبره المفاوضون الاسرائيليون أنه « قنبلة » ، عندها بدأت المشاكل على الفور ، وصار أعضاء الوفود يتجنبون تبادل الاحاديث ، وقسم آخر يقاطع الجلسات ، الى ان علقت مجموعات العمل نشاطها . وهنا لا بد لنا من القاء بعض الضوء على المشروع المصري الذي احدث أزمة بين المتفاوضين . فالمشروع يتحدث عن اقامة كيان فلسطيني ، تتولى سلطة الحكم الذاتي داخله الاشراف على الأمن الخارجي والداخلي للمناطق المحتلة . ويحدد المشرو مسألة وجود الجيش الاسرائيلي في الأماكن التي تطلب منه سلطة الحكم الذاتي البقاء فيها . كما تقرر تحديد حجم الوحدات العسكرية أيضاً وامكنتها وطرق تحركاتها . وتعتبر هذه السلطة مخوله باعطاء الأذن للجيش بالتحرك والعمل . وينص المشروع أيضاً على ان جزءاً من المستوطنات اليهودية غير قانوني ، تجب ازالة بعضه . أما ذلك الجزء من المستوطنات الحيوية أمنياً ، فسيجري البحث في بقائه في اطار اللجنة الدائمة ، وفقاً للاقتراح المصر

وذكر المراسل السياسي لاذاعة الجيش الاسرائيلي ، ان المشروع المصري يقترح أن يتم التوصل ، في محادثات الحكم الذاتي ، الى تحديد مناطق انتشار الجيش الاسرائيلي في (المناطق المحتلة) وحجمه وأنواع الاسلحة التي ستستخدمها وحداته هناك . ووفقاً للمشروع ، ستقوم قوة رقابة كاملة على تحركات الجيش الاسرائيلي في المناطق المحتلة ، مزودة بالاسلحة الخفيفة . اما شؤون الأمن الخارجي والداخلي ، فستكون على عاتق قوات الشرطة التابعة للحكم الذاتي ، التي ستتحول وفق ذلك الى جيش كبير (ر.إ. إ. ، العدد ٢٠٤٨ ، ٥و ٦/٥/١٩٨٠ ، ص ١١ و ١٢) .

وقد أثار المشروع المذكور ردود فعل عنيفة لدى مختلف الاوساط الاسرائيلية ؛ فقد أذهل أعضاء الوفد الاسرائيلي ، الذين بادروا الى عقد اجتماع ، رفضوا في اعقابه المشروع المصري رفضاً قاطعاً . اما الوزير شارون ، فقد علق على ذلك بقوله : « ان الحكومة خولت الوفد الاسرائيلي بحث مبادىء الأمن الخارجي والداخلي فقط ، والسلطة المسؤولة عن بحث الاقتراح المصري هي حكومة اسرائيل . وان الحكومة لم تفوض الوزراء بحث التفاصيل الاجرائية » . وأما وزير العدل الاسرائيلي ، فعلق بقوله : « ان مفهومهم للحكم الذاتي بعيد كل البعد عن مفهوم اسرائيل له . وان الطريق الوحيد لمعالجة هذه المواضيع ، تبدأ من تحديد جوهر الحكم الذاتي أولاً ، وبعد ذلك تمكن معالجة موضوع الأمن » (**المصدر نفسه** ، ص ١٢) . وعندما واجه الوزير المصري هذه الردود ، تراجع بعض الشيء في موقفه ، بحيث أشار الى أنه عندما تحدث عن كيان فلسطيني ، انما قصد كياناً جغرافياً ، لا سياسيا (**المصدر نفسه** ، ٧ و ٨/٥/١٩٨٠ ص ٣) .

الحكم الذاتي في غزة أولاً :

عقدت اللجنة السياسية لحزب العمل اجتماعاً لها مؤخراً ، أيد معظم الخطباء ، خلاله ، تطبيق الحكم الذاتي على قطاع غزة أولاً . وأشار رئيس الحزب شمعون بيرس الى ذلك بقوله : « في موضوع الحكم الذاتي ، اعتقد أن امام اسرائيل احتمالين : الاول ، يطرح الاتفاق على مجمل الحكم الذاتي ، واشك في أننا سنتوصل الى مثل هذا الاتفاق ، أو ان نضطر الى تطبيق الحكم الذاتي بشكل جزئي ، أي ان نتوصل الى اتفاق بالنسبة لقطاع غزة وتطبيق الحكم الذاتي فيه . ثم نبحث بعد ذلك في مستقبل ل] الضفة الغربية] » . ومن جهة ثانية ، يدحض بيرس ، الانتقاد القائل بأن تطبيق الحكم الذاتي في غزه أولاً ، قد يشكل سابقة للحكم الذاتي في الضفه الغربية . وأشار الى « أنه بالنسبه [للضفه الغربية] ، أما ان يكون هناك حل آخر للحكم الذاتي ، أو أنه لن يحدث حل على الاطلاق . ولست قلقاً من موضوع السوابق » . ويستند البرنامج السياسي لحزب العمل الذي عرضه بيرس على ثلاثة أسس مبدئية ، هي ؛ تغيير سياسة الاستيطان الحالية وعدم اقامة مستوطنات جديدة في مناطق آهلة بالسكان العرب ، وتطبيق الحكم الذاتي في قطاع غزة أولاً ، والعمل على اشراك الاردن في مفاوضات الحكم الذاتي وفق هذه الأسس (**المصدر نفسه** ، العدد ٢٠٣٤ ، ١٥